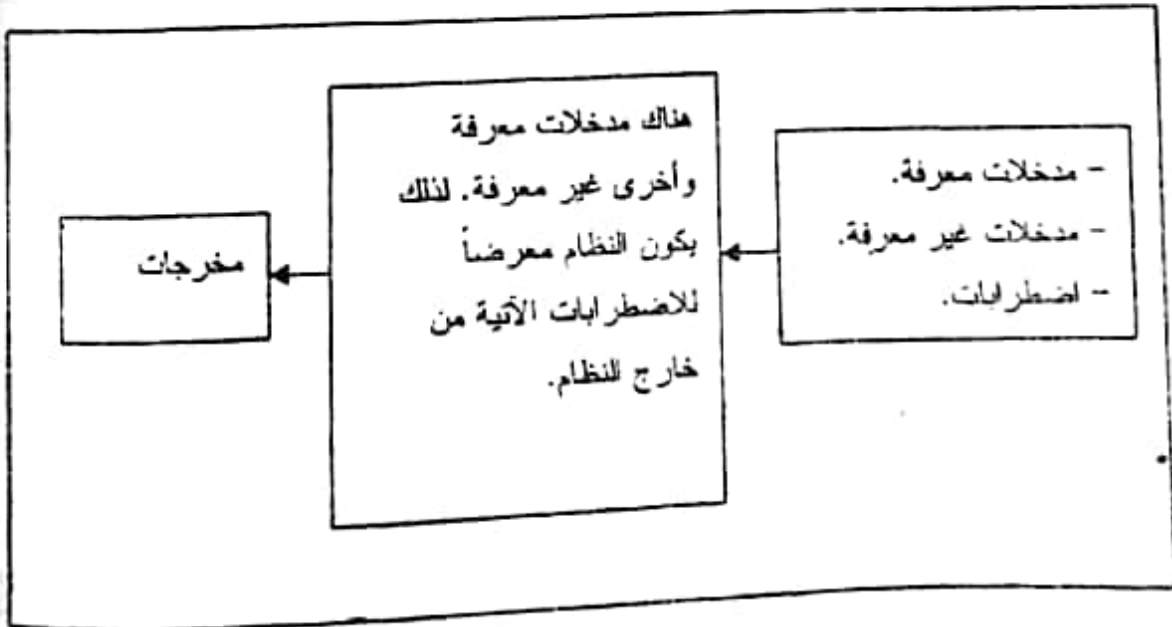


شكل (2) يمثل نظاماً مغلقاً.

ط- النظم المفتوحة **Open Systems**: يمكن تعريف النظام المفتوح بأنه نظام احتمالي يتفاعل مع بيئته. ومن الأمثلة على ذلك جميع النظم التي يوجد فيها حياة، كالنظم الاجتماعية. إذ يستقبل هذا النوع من النظم مدخلاته من البيئة المحيطة به ثم يعيدها بعد معالجتها إلى هذه البيئة، والشكل الآتي يوضح هذا النوع من النظم:



شكل (3) يمثل نظاماً مفتوحاً.

ي- النظم نصف المفتوحة (أو نصف المغلقة): إن مفهوم النظم المغلقة والنظم المفتوحة من المفاهيم التي يصعب تحديدها بدقة تامة، لذلك يفضل استخدام نوع آخر يسمى النظم نصف المفتوحة (أو نصف المغلقة)، أو المفتوحة (أو المغلقة) نسبياً. وهذه النظم تكون

ج- **النظم المحددة Deterministic Systems**: النظام المحدد هو النظام الذي تتفاعل  
أجزائه وتتغير أوضاعه بطريقة يمكن التنبؤ بها بدقة تامة. فإذا عرفت حالة النظام في  
زمن معين، وعرفت مواصفات تشغيله، فإنه يمكن أن نتوقع من دون أخطاء المرحلة  
التالية للتشغيل. ومثال ذلك نظام الحاسب الآلي، حيث نتوقع النتائج التي نحصل عليها  
بناء على نوع المتدخلات ونوع المعالجة التي حددناها له.

د- **النظم الاحتمالية Probabilistic Systems**: يمكن أن نعرف النظام الاحتمالي بأنه نظام  
لا يمكن أن نتوقع نتائجه بدقة. ومثال ذلك نظام الرقابة الإحصائية على جودة الإنتاج،  
حيث توجد درجة من الخطأ تصاحب النتائج المتوقعة دائماً.

هـ- **النظم الكونية Natural Systems**: لقد خلق الله سبحانه وتعالى - عندها لا  
يحصى من النظم الكونية. وهذه النظم تحافظ على وجودها وعملها، وتتكيف مع  
ظروف متغيرة من حولها بقدرة خالقها، وليس للإنسان نور فيها وهي أساس كل  
نظم الأخرى.

وتتمثل هذه النظم في كل شيء من صنع الله ابتداءً من الذرة وانتهاءً بالكون  
ما بين المنظموين من نظم لا يمكن أن نحصى منها: الإنسان، والحيوان،  
الطيور، والمجموعة الشمسية، والمجرات... الخ.

و- **النظم التي أوجدتها الإنسان Man-made System**: وهي النظم التي صممها الإنسان  
لحقيق أهداف محددة. ومن الأمثلة على هذه النظم: السيارة، والطيارة، والحاسوب،  
نظم التعليم، والنظم الاقتصادية، ونظم المعلومات... الخ.

ز- **النظم الاجتماعية Social Systems**: إن وجود الإنسان في أي نظام يربط هذا النظام  
سلوك الإنسان وما ينفرع عنه من عقائد وثقافات وحاجات وخواص. ولذلك فإن النظم  
الاجتماعية عرضة للتغير لأنها تابعة للتغيرات في السلوك الإنساني. ومن الأمثلة على  
نظم الاجتماعية نذكر: الهيئات الحكومية، والأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية،  
منشآت تجارية... الخ.

ح- **النظم المغلقة Closed Systems**: هي النظم التي لا تتصل بالبيئة الخارجية، ويحصر  
لها فيما يوجد بداخلها فقط. ومثال هذا النوع من النظم إشارة المرور الصوتية،  
شكل الآتي يوضح هذا النظام:

2- البرامج التطبيقية: وهي البرامج التي تسمح للمستخدمين بالاستفادة من نظم المعلومات، مثل برامج معالجة النصوص، وبرامج التصفح الإلكتروني، وبرامج قواعد البيانات وغيرها.

3- الإجراءات: وهي التعليمات الخاصة بالأفراد الذين يستخدمون نظام المعلومات، مثل تعليمات تعبئة نماذج البيانات، وتعليمات استخدام البرامج التطبيقية وغيرها.

د- مورد البيانات: إن البيانات ليست مجرد مواد أولية لنظم المعلومات بل هي مورد هام من موارد النظام ينبغي إدارته بفاعلية وكفاءة لضمان تحقيق الفائدة المرجوة منه.

يمكن أن تأخذ البيانات عدة أشكال من أهمها:

1- البيانات العددية الهجائية: والتي تتكون من أرقام وحروف هجائية ورموز أخرى تصف معاملات تجارية أو أحداثاً أو وحدات أخرى.

2- البيانات النصية: وهي النصوص المستعملة في الاتصالات الكتابية.

3- البيانات البيانية: وهي الصور والأشكال البيانية وما شابهها.

4- البيانات الصوتية: وهي البيانات المكونة من الأصوات كصوت الإنسان وغيره.

تنظم موارد البيانات في نظم المعلومات عادةً على النحو الآتي:

- قواعد البيانات: وهي تحفظ بيانات منظمة تمت معالجتها.

- قواعد النماذج: وهي تحفظ نماذج مفاهيمية ورياضية ومنطقية تمثل علاقات أو برامج فرعية حسابية أو تقنيات تحليلية.

- قواعد المعرفة: وهي تحفظ علوماً مختلفة ومتنوعة مثل الحقائق وقواعد الاستنتاج.

٣- الشركة المساهمة الخاصة ( Privat Corporation ) :

تمثل الشكل الأكثر وضوحاً للشركات المساهمة، ويمتلكها أفراد أو شركات خاصة، وتنظم نفسها بفرض تقديم سلع، أو خدمات، و تخرج عن نطاق خدمات المرافق العامة للدولة.

٤- الشركة المساهمة التي لا تهدف إلى الربح ( Nonprofit Corporation ) :

و تنشأ لأغراض عمومية ، و جمعيات الصداقة.

٥- الشركة المساهمة الهادفة إلى تحقيق الربح ( For Profit Corporation ) :

هي عبارة عن منظمات الأعمال، التي تنشأ بفرض تحقيق الربح لمالكها.

٦- الشركة المساهمة المهنية ( Professional Corporation ) :

هي شركة يقوم فيها حملة الأسهم بتقديم خدمات مهنية متخصصة، مثل الأعمال الطبية، القانونية، والهندسية.

٧- الشركة المساهمة التي يديرها أصحابها ( Closely Held Corporation ) :

هي شركة مساهمة يمتلكها عدد صغير من حملة الأسهم، (٥٠ أو أقل )، ويقوم الملاك أو عدد منهم بإدارة الشركة و تشغيلها.

العوامل التي تحكم عملية اختيار المشروع:

يظهر من الاستعراض الموجز لأهم الأشكال القانونية للمشروع؛ أن لكل منها خصائص معينة، قد تنطوي على مزايا، ولا تخلو من عيوب، و لا شك أن وجود هذه الأشكال المختلفة كلها في الحياة العملية، و قيامها بالأوجه المختلفة من نشاط الأعمال، هو الدليل على أن هناك حاجة حقيقية لكل شكل من هذه الأشكال، و لا شك أن بعضها كان هو السائد في عصر ما ، و لكن نتيجة للتطور الاقتصادي، وتغير الظروف المحيطة، نجد أن البعض الآخر يمل محلها، ويحتل مركزاً متقدماً.

ولا شك أن اختيار شكل معين يتوقف على الهدف من إنشاء المشروع، و على الظروف المحيطة به؛ أي - بعبارة أخرى - هناك عوامل تحكم اختيار الشكل الأنسب.

البلدان - أكثر أشكال المشروعات الاقتصادية أهمية؛ من حيث حجم استثماراتها، وقوتها الاقتصادية، و قدرتها على تحقيق الأرباح.  
الخصائص الأساسية للشركات المساهمة:

تمتع الشركات المساهمة بخصائص رئيسية، تميزها عن الشركات الفردية، والشركات التضامنية، وهي:

١- تعتبر شخصية معنوية؛ أي وحدة قانونية مستقلة.

٢- لها عمر انتاجي غير محدد.

٣- المسؤولية المالية المحدودة.

٤- استمرارية الشركة لا تعتمد على حياة الملاك والمديرين.

٥- ضرورة استيفاء إجراءات قانونية معينة قبل البدء بالنشاط.

و من عيوب هذا النوع من الشركات ما يلي:

١- تتطلب نفقات تكوين.

٢- الازدواج الضريبي عند تحقيق الأرباح مرة، وعند توزيعها على المساهمين مرة أخرى .

٣- تخضع لقيود من قبل الدولة على حركتها و تنقلها بين الدول.

أنواع الشركات المساهمة:

يمكن تقسيم الشركات المساهمة إلى سبعة أنواع على النحو التالي :

١- الشركة المساهمة العامة ( Public Corporation ):

وهي مشروع يتم إنشاؤه من جانب الدولة، لتحقيق غرض عام ومحدد.

٢- الشركة المساهمة شبه العامة ( Quasi - Public Corporatio ):

وهي شركة تمنحها الحكومة حق احتكار تقديم نوع معين من الخدمات إلى الجمهور.

٣- الشركة المساهمة الخاصة ( Private Corporation ):

ثانياً - تصنيف منظمات الأعمال بحسب طبيعة الملكية:

تصنف منظمات الأعمال بحسب طبيعة الملكية، إلى ثلاثة أنواع، هي:

١- منظمات القطاع العام.

٢- منظمات القطاع الخاص.

٣- منظمات مختلطة.

ثالثاً - تصنيف منظمات الأعمال حسب طبيعة الجنسية :

١ - الشركات الوطنية ( عامة أو خاصة ) .

٢ - الشركات الأجنبية .

٣ - الشركات الدولية.

٤ - الشركات المتعددة الجنسية.

رابعاً - الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال:

من أهم القرارات التي يتخدها في ميدان الأعمال، هو القرار الخاص باختيار الشكل القانوني للمنظمة، الذي يحدد علاقتها بالغير، كما يحدد للمسؤولية القانونية في مختلف المعاملات، سواء أكانت بين الملاك المساهمين أو الشركاء ... إلخ، ويضاف إلى ذلك، أن الشكل القانوني للمنشأة يوضح مدى التدخل الحكومي في أعمالها .

و عملية اتخاذ القرار الخاص باختيار الشكل القانوني للمنظمة ليست سهلة، فتمتد القرار يواجه عدداً من البدائل، أي من الأشكال القانونية التي يتخيار بينها، ولكل من هذه الأشكال مزاياه وعيوبه. و من أهم هذه الأشكال، ما يلي:

أولاً- المشروعات الفردية ( Sole Proprietorship ):

وهي تلك المنظمة التي يمتلكها شخص واحد فقط. و يمثل هذا الشكل من أشكال الملكية أبسط الأشكال لإيجادها في - الدائرة في البروتوكول التجاري من غير أن يتوزر للمستثمر حجم كبير من الأرصدة المالية.

و ينهى ملاحظة أن نشاط الأعمال يتكون؛ من وحدات منظمة، وأخرى غير منظمة، و يقصد بالأولى؛ تلك المنظمات الموجودة في مناطق محددة، سواءاً كانت مناطق صناعية، أو تجارية، أو خدمية؛ أما الوحدات الاقتصادية غير المنظمة فمن أمثلتها الفرد ، وهذا يعني أن كل منا يمثل وحدة اقتصادية غير منظمة ، بمعنى أننا ننتج و نستهلك في الوقت نفسه داخل إطار اقتصادي مفنون<sup>(١)</sup>.

و بناءً على ما تقدم ، و لكي نصل إلى معنى مفهوم، و متكامل لطبيعة عمل منظمات الأعمال، و خصائصها ، فسوف نحاول التوصل إلى ذلك، من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات، المتعلقة بعمل منظمات الأعمال، و ذلك على النحو التالي:

— ماذا تفعل المنظمات ؟ the What question

— لمن توجه إنتاجها؟ the Whom question

— كيف تقوم بتأدية وظائفها ؟ the How question

— ما هو مور وجودها ؟ the Why question

١- ماذا تفعل المنظمات ؟

إن منظمات الأعمال - كما ذكرنا سابقاً - تسعى إلى استغلال الموارد المتاحة، لتحقيق رغبات العاملين والملاك، و المجتمع مقابل الربح، من هنا نجد أن المنظمات كما هي الأفراد، إذ تملك بعض موارد لإشباع بعض حاجات.

و في حقيقة الأمر، إن الإجابة على هذا السؤال، يعكس توجهها، و فلسفة معينة في نظرة المنظمات للأسواق. لأن المنظمات التي تركز على متحالمها، ولا تركز على احتياجات السوق، تُوصف بقصر النظر، لأن المتحتمات تنفجر من وقت إلى آخر، و يقل طلب المستهلكين عليها بعد فترة. و لكننا نجد أن المنظمات التي تركز على حاجات المستهلكين، بصفة أساسية فهي منظمات محددة و مبتكرة، و تقدم متحتمات جديدة لإشباع هذه الحاجات، من وقت لآخر.

(١) — النظام الاقتصادي يقصد به الهيكل السياسي للمجتمع و الذي تحدده المرحلة و فلسفة هذا المجتمع.

إن كل فرد منا يملك قدرًا من الموارد التي يستعملها لإشباع حاجاته، وبالمثل فإن منظمات الأعمال تملك موارد تستعملها لإشباع حاجاتها، أي تلك التي تستعملها في إنتاج السلع، أو الخدمات التي تحقق من خلالها الربح.

٢- من هو الذي تقوم المنظمات بخدمته؟ لمن توجه هذه المنظمات خدماتها؟

تسمى المنظمات، على اختلاف أنواعها، إلى خدمة مستهلكيها من خلال تقديم السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم، لكن السؤال الهام هنا: هل تستطيع المنظمات خدمة المستهلكين جميعهم؟ إن الإجابة ببساطة هي لا، لذلك يجب على المنظمة أن تعدد أي جزء من السوق ستوجه لخدمته بطريقة أفضل؟ ما هو شكل الخدمة، ونوعها وحجمها، وما هي السلعة التي ستقدمها إلى هذا الجزء، بناءً على دراسة علمية لاحتياجات هذا الجزء من السوق ورغباته.

إن قيام المنظمات بتحديد أسواقها بدقة، يمكنها من تصميم المنتج الذي يتلاءم و احتياجات ذلك القطاع السوقي من السوق، بما يحقق لها النجاح المنشود، والميزة التنافسية التي تسعى للحصول عليها.

٣- كيف تقوم المنظمات بتأدية وظائفها:

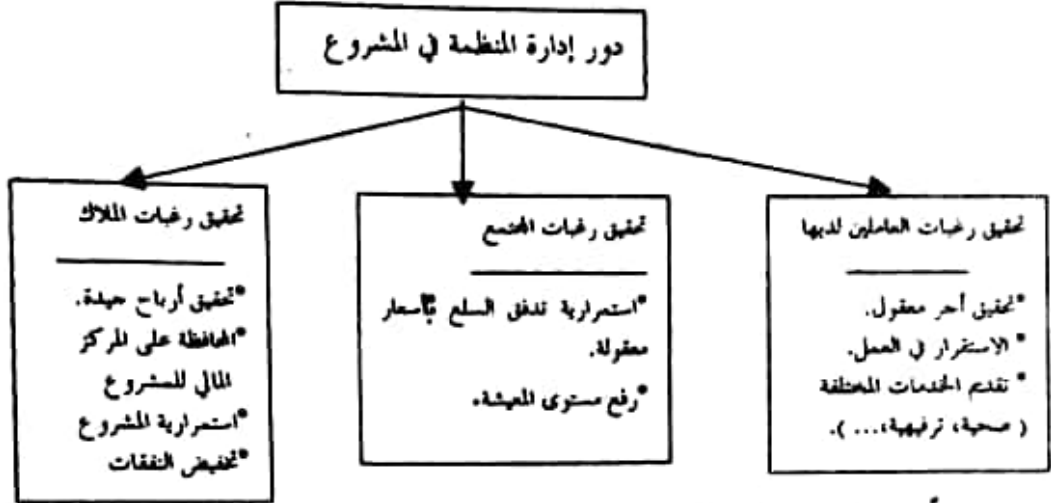
تواجه المنظمات - في محاولة إنتاجها للسلع والخدمات - مشكلة أساسية، وهي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، التي تؤدي إلى رفع إنتاجية المنظمة، وزيادة أرباحها؛ فالمنظمات، بشكل عام، تواجه مشكلة ندرة الموارد المتاحة. ويقصد بالموارد المدخلات التي تستخدمها المنظمة من مواد أولية وعمالة وأموال وآلات... إلخ.

٤- ما هو مبرر وجود المنظمات؟

إن المبرر الاقتصادي والاجتماعي لوجود منظمة الأعمال، هو قدرتها على تحقيق أرباح مرضية، وتلبية احتياجات عملائها من السلع والخدمات، والإدارة الناجحة في منظمات الأعمال هي التي تستطيع أن توفق بين رغبات العاملين لديها، ورغبات أصحاب المنظمة (الملاك) ورغبات المجتمع، والتي غالباً ما تكون هذه الرغبات متناقضة.

انظر الشكل رقم / ٢٥ / .





### ثانياً - أنواع منظمات الأعمال:

بصفة عامة يمكن تصنيف منظمات الأعمال وفقاً للمحاور الثلاثة الآتية :

أولاً - يمكن تصنيف منظمات الأعمال، بحسب وعية النشاط الذي تقوم به، إلى :

١ - المشروعات الانتاجية :

يقوم هذا النوع من المشروعات بأنشطة إنتاجية، منها على سبيل المثال؛ مشروعات التعدين، والزراعة، و إنتاج السلع، ومصانع الصناعات التحويلية.

٢ - المشروعات التجارية:

وهي المشروعات التي تقوم بممارسة الأنشطة المرتبطة بنقل السلع والمنتجات وتوزيعها، من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك؛ وتشمل أنشطة هذا النوع من المشروعات وظائف النقل، و الشحن، والتفريغ، والتعبئة، والتوزيع.

٣ - المشروعات الخدمية:

وتشمل هذه المجموعة المشروعات التي لا تقوم بإنتاج السلع و توزيعها، وإنما تعمل على تقديم خدمات غير ملموسة مثل؛ قطاع الاتصالات، والفنادق، والمستشفيات، والمؤسسات المالية؛ كالبنوك، وشركات التأمين.

## الفصل الأول

### التعريف بمنظمات الأعمال

#### مقدمة :

يمكن تعريف منظمة العمل، بأنها شكل من أشكال النشاط الاقتصادي، يهدف إلى إشباع حاجة ما من الحاجات الضرورية للمستهلكين، مقابل تحقيق الربح عن طريق استخدام الموارد المتاحة في المجتمع؛ وتتمثل هذه الحاجات المختلفة للأفراد في الآتي<sup>(١)</sup>:

١- الحاجات الاقتصادية: وهي التي تختص بتوفير السلع والخدمات اللازمة لبقاء الإنسان ورفاهيته.

٢- حاجات الأمن والأمان.

٣- الحاجات الاجتماعية: وتتمثل بتحقيق الانتماء، والتفاعل الاجتماعي، وتحقيق الذات.

٤- الحاجات الروحية: المعتقدات الدينية والمبادئ الاجتماعية.

٥- الحاجات الصحية للمحافظة على الصحة والبقاء.

و يلاحظ أن الحاجات سابقة الذكر تقوم بإشباعها منظمات مختلفة، تختص كل منظمة بإشباع نوع معين من الحاجات. فالمنظمات الاقتصادية تمارس النشاط المتعلق بإنتاج السلع وتوزيعها، بينما تقوم منظمات الخدمات والمنظمات العامة بإشباع الحاجات السياسية.

و تجدر الإشارة بصفة عامة أن منظمات الأعمال تهتم أساساً بإشباع الحاجات الاقتصادية، وتهدف إلى الربح، بينما تقوم المنظمات العامة بإشباع حاجات متنوعة، لكنها لا تهدف إلى الربح.

(١) - د. علي شريف ، د. فريد الصحن ، د. عبد الغفار حنفي ، إدارة الأعمال ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٩.

و من أهم هذه العوامل ما يلي:

#### ١- طبيعة نشاط الأعمال:

يساهم حجم المشروع، وطبيعة السلع أو الخدمات التي يقدمها، في تحديد نمط الملكية المناسب، فالمشروع الفردي يتناسب والمشروعات الصغيرة، التي يقتصر نشاطها على مناطق جغرافية محدودة، أما الشركات المساهمة فتتناسب طبيعتها والمشروعات الضخمة ذات المتاحات المتنوعة التي تمارس نشاطها على مستوى إقليمي أو دولي.

#### ٢- القدرة على تدبير الأموال اللازمة:

إذا كان الأفراد المهتمون بالمشروع يملكون الأموال اللازمة و كانوا - في الوقت نفسه - مستعدين لتعرضها لأخطار الاستثمار، عند ذلك لن تواجههم مشكلة تدبير المال اللازم وبالتالي تنتفي أهمية هذا العامل عند اختيار شكل المنشأة، و يحدد الاختيار عند ذلك عوامل أخرى مختلفة. أما مسألة تدبير الأموال، فهي مشكلة هامة إذا لم يملك المنضمون الأموال الكافية، وبالتالي لا بد من الالتجاء إلى الغير، وفي هذه الحالة لا بد من اختيار الشكل المعين الذي يسهل عملية التمويل.

#### ٣- السيطرة:

إن الشركة المساهمة تقلل من سلطات الملاك، وتقلل أيضاً من قدراتهم على التدخل في الإدارة؛ وبالتالي إذا كان المستثمر يرغب في إحكام الرقابة على استثماراته، سوف يختار إما شكل المشروع الفردي، أو شكل التضامن.

#### ٤- الضرائب:

ينبغي على منظم المشروع أن يدرس مقدار الضرائب الواجب دفعها في كل شكل من الأشكال القانونية، نظراً لاحتمال وجود فروق لا يستهان بها، ولا شك بأن ارتفاع الضرائب على البعض منها قد يؤدي إلى تجنبها، و اختيار أشكال أخرى، لا تتعرض لمثل هذه الضرائب، فمثلاً في كثير من الدول تفرض ضرائب خاصة على الشركات المساهمة مقابل المزايا التي تحصل عليها.

النوع الثاني: ينقسم الشركاء فيه إلى مجموعتين؛ مجموعة مسؤولة مسؤولة غير محدودة عن ديون المشروع، ومجموعة أخرى من الشركاء الذين لا يلتزمون بأعباء المشروع إلا بقدر إسهامهم في رأس المال.

و لهذا النوع من المنظمات مزايا و عيوب يمكن اشتراطها من خلال الجدول رقم / ٦ / .

جدول / ٦ / يوضح مزايا و عيوب شركات التضامن

المزايا	العيوب
<ul style="list-style-type: none"> <li>- البساطة والسهولة في تكوينه من الناحية القانونية.</li> <li>- القدرة على تحقيق الأرباح.</li> <li>- المرونة في توزيع الحصص و المسؤولية.</li> <li>- المقدر في الحصول على حجم كبير من الائتمان.</li> <li>- المسؤولية المشتركة بالإدارة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المسؤولية غير المحدودة.</li> <li>- احتمالات الدراع بين الشركاء.</li> <li>- تضارب القرارات الإدارية لصعوبة تحديد المسؤوليات والسلطات.</li> </ul>

ثالثاً - الشركة المساهمة:

تتمتع الشركة المساهمة بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابها الذين يساهمون في رأس مالها، أي إما وحدة قانونية بذاتها تستطيع القيام بممارسة نشاط الأعمال، وإتلاك الأصول، و بيع المتاحات وشرائها، واقتراض الأموال، كما يمكن أن تقاضى أو تقوم بمقاضاة أطراف أخرى، و لا تقتصر المساهمة فيها على الأشخاص الطبيعيين، بل يمكن أن تساهم فيها شخصيات معنوية أهلية أو حكومية.

و ينقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى حصص صغيرة متساوية؛ وكل حصة تسمى سهماً، وتحدد مسؤولية المساهم فيها بمقدار استثماره في رأس المال، غير أنه يجب أن يسدد المبلغ الذي اكتسب فيه بالكامل، و إلا كان مسؤولاً عن الرصيد المتبقى، و للمساهم الحق في تحويل أسهمه، أو بيعها، في أي وقت يرغب، و تمثل الشركات المساهمة - في معظم